S/AC.43/2021/1

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: Spanish

لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

مذكرة شفوية مؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتتشرف بأن تحيل طيه التقرير الذي أعدَّته حكومة المكسيك عن تنفيذ هذا القرار (انظر المرفق).

190121 190121 21-00452 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقرير مقدم من المكسيك عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن عملا بالقرار 1533 (2004)

في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية بفعالية، أخطرت وزارة الخارجية الأجهزة المعنية في الوقت المناسب بما أدخل من تعديلات على قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004).

وبالإضافة إلى ذلك، ترد الأحكام المتعلقة بحظر توريد الأسلحة في آخر التحديثات التي أدخلت على "الاتفاق المعدِّل للصك المنشئ للتدابير التي تقيد تصدير أو استيراد مختلف السلع إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة"، المنشور في الجريدة الرسمية للاتحاد.

واتخذت الوكالات الوطنية، من جانبها، الإجراءات التالية:

- بذلت وزارة المالية والائتمان العام، من خلال الإدارة العامة للجمارك، جهودا لتحديد عمليات التجارة الخارجية، بموجب الفصل 93 "الأسلحة والذخائر وقطعها وملحقاتها"، التي أعلن فيها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي بلد المنشأ أو بلد المقصد، وأضيف هذا المنشأ إلى نماذج المخاطر والقوائم السوداء الوطنية بهدف تحديد العمليات المقبلة التي قد تستدعي التنبيه إليها. ويجري أيضا رصد المسافرين القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمواطنين الكونغوليين لتحديد ما إذا كان ينبغي إصدار تنبيه إلى السلطات المختصة.
- أفادت وزارة الاتصالات والنقل بأن الحكومة المكسيكية تنفذ برنامجا محليا لأمن المطارات يسعى إلى منع أعمال التدخل غير المشروع، تمشيا مع التوصيات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي. ويشمل هذا البرنامج الكشف عن الأسلحة والمتفجرات والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يحملها الركاب بحوزتهم وينقلونها داخل أمتعتهم. وأكدت الوزارة أن تدابير أمن الطيران المدني المعتمدة في مطار مكسيكو الدولي تتواءم مع المعايير والتوصيات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي لمنع أعمال التدخل غير المشروع في الطيران المدني الدولي.
- أحاطت وزارة الطاقة علما، من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالأمن النووي والضمانات النووية التابعة لها، بأن بعض المواد المحددة في قراري مجلس الأمن 1493 (2003) و 1533 (2004) يمكن أن تخضع للرقابة على الصادرات من جانب اللجنة الوطنية للأمن النووي والضمانات النووية، وبالتالي تحققت من عدم الإذن بالتصدير إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق الجهود التي تبذلها اللجنة المتخصصة الرفيعة المستوى المعنية بنزع السلاح والإرهاب والأمن الدولي، اتخذت الإجراءات التالية بهدف الامتثال لنظام الجزاءات الذي أنشأته اللجنة عملا بالقرار 1533 (2004):

- تقوم وزارة الدفاع الوطني بإخطار مختلف هيئاتها الداخلية بما أدخل من تعديلات على قائمة الجزاءات التي وضعتها اللجنة، لكي تتعاون هذه الهيئات مع الوكالات الاتحادية إذا لزم تدخل الوزارة. وتُقدِّم أيضا الدعم لحماية المواد الاستراتيجية، بما في ذلك المواد النووية والإشعاعية، وفقا

لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي تكون المكسيك طرفا فيها، وذلك من أجل منع القيام بعمليات نقل غير مأذون به لهذه المواد أو بأعمال تخريب.

- تتولى وزارة المالية والائتمان العام، من خلال وحدة الاستخبارات المالية، مسؤولية تحليل التعديلات التي تطرأ على قوائم الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن بهدف توحيد قائمة الأشخاص المحظورين التي تُعمَّم على المؤسسات المالية الوطنية. وهذه القائمة ذات طابع سري والغرض منها هو منع وكشف الأعمال غير القانونية المنصوص عليها في القوانين الوطنية. وفي هذا الصدد، إذا ما تبين لمؤسسة مالية أن اسم أي من عملائها أو مستخدميها يرد في قائمة الأشخاص المحظورين، فإنها ملزمة بأن توقف فوراً أي أعمال أو عمليات أو خدمات ذات صلة بها وأن تقوم بالإبلاغ عن المعاملات غير العادية في غضون 24 ساعة.

- أفادت وزارة الاقتصاد بأن "الاتفاق الذي أنشئت بموجبه تدابير لتقييد تصدير أو استيراد مختلف السلع إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة" (اتفاق الحظر) قد نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، بالاشتراك مع وزارة الخارجية، وهو ينص على الأحكام الواردة في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن نظم الجزاءات. ويجري تحديث اتفاق الحظر بصورة دورية حتى يتسنى تقييد العمليات التجارية على النحو الواجب مع الكيانات والأفراد الذين يحدِّدهم مجلس الأمن.

- أفادت وزارة الاتصالات والنقل بأن قوائم الأفراد والكيانات الخاضعين لتجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة تُحال بصورة دورية إلى البحرية التجارية المكسيكية، والغرفة المكسيكية لصناعة النقل البحري، والرابطة المكسيكية لوكلاء الشحن، والرابطة المكسيكية لمالكي زوارق القطر البحري، والرابطة المكسيكية لوكلاء النقل البحري، بهدف توعية الأوساط البحرية وأعضائها من أجل أن تتخذ التدابير المناسبة الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون وتنفيذ نظام الجزاءات بجميع جوانبه وضمن نطاق اختصاصها.